A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/606/Add.5
3 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩١ من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أولادزيمير جيروس (بيلاروس)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/53/606). واتخذت إجراء بشأن البند ككل في جلستيها ٢٨ و ٤٢ المعقودتين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ويرد سرد لمداولات اللجنة في هذا البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/53/SR.28 و 42).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/53/L.20 و A/C.2/53/L.57

٢ - في الجلسة ٢٨ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثل اندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار (A/C.2/53/L.20) بعنوان "دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق التنمية والاعتماد المتبادل"، نصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تؤكد من جديد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، لا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية والمشاكل ذات الصلة،

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ستة أجزاء تحت الرمز A/53/606 و Add.1-5.

"وإذ تدرك التحديات والفرص الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

"وإذ تدرك أيضا المخاطر الشديدة التي يؤدي إليها تهميش الدول النامية وازدياد ضعف هذه الدول نتيجة التناقص الشديد في الأفضليات التجارية بسبب تحرير التجارة،

"وإذ تعرب عن قلقها لتهميش واستبعاد عدد كبير من البلدان النامية من عملية العولمة وتزايد ضعف هذه الدول الآخذة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الناجم، بصفة خاصة، عن التناقص الحاد في الأفضليات التجارية، من خلال عملية العولمة واستفحال أوجه التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها،

"وإذ تشدد على الحاجة الملحة لمعالجة الأثر السلبي للعولمة والاعتماد المتبادل كيما يتسنى تحقيق أهداف استئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة،

"وإذ تكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة تتمتع بمركز فريد في مواجهة تحديات تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

"وإذ تؤكد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في تشجيع زيادة التجانس والتكامل والتنسيق في رسم السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي،

"وإذ تشير إلى نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في ميدراند، والتي قدمت إطارا مهما لتعزيز الشراكة من أجل النمو والتنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

"وإذ تلاحظ مع الارتياح تجديد الحوار بشأن تحقيق أواصر التعاون الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة بإجراء الحوار الرفيع المستوى، يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بشأن موضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والاعتماد المتبادل ونتائجهما السياسية المحتملة، والذي من شأنه أن يمهد السبيل لزيادة النظر في أمر تقليل الآثار السلبية للعولمة إلى الحد الأدنى وزيادة فوائدها إلى الحد الأقصى، لا سيما بالنسبة للدول النامية،

"وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا[1] الذي حدد فيه، ضمن مسائل أخرى، العقبات التي تحول دون مشاركة الاقتصادات الأفريقية مشاركة تامة في عملية العولمة،

---

(١) A/52/871-S/1998/318.

"وإذ تؤكد الحاجة إلى إجراء استعراض شامل للبنية الاقتصادية الدولية،

"١ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تقديم الإرشادات في مجال السياسات بشأن المسائل المتصلة بالتنمية العالمية، وبوجه خاص في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

"٢ - تشدد مجددا على أهمية الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق تحرير التجارة والعولمة، وتحث المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة التجارة الدولية، على منح معاملة أكثر تساهلا للدول النامية، بالنظر إلى ضعفها؛

"٣ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز الدولي للتجارة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية على معالجة مشاكل التهميش التي تنفرد بها في إطار عولمة الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال المساعدة المتعلقة بالتكنولوجيا في مجالات التجارة والسياسات وزيادة الفعالية التجارية، والسياسات والتجارة في الخدمات، لا سيما التجارة الالكترونية؛

"٤ - تؤكد على ضرورة ضمان المشاركة التامة لكل البلدان النامية في فوائد العولمة وتقليل ضعفها حيال أثار العولمة والاعتماد المتبادل؛

"٥ - تؤكد على ضرورة بذل جهود متسقة، من خلال التعاون والتنسيق المعززين بين كافة المؤسسات ذات الصلة، لتقليل الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل، على الدول النامية إلى الحد الأدنى وزيادة الفوائد المحققة منهما إلى الحد الأقصى،

"٦ - تؤكد بشدة على أهمية إتاحة فرص الدخول إلى الأسواق وزيادة المساعدة الإنمائية الحكومية وتحويل الديون الحكومية إلى منح وتحرير مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون وتدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية بوصفها المجالات الخمسة ذات الأولوية التي ينبغي الاهتمام بها لتشجيع مشاركة أفريقيا في الاقتصاد العالمي حسبما أوصى بذلك تقرير الأمين العام؛

"٧ - تشدد على الحاجة إلى إصلاح البنية المالية الدولية بغية تمتين قدراتها على معالجة العولمة والاعتماد المتبادل؛

"٨ - تدرك الحاجة إلى مواصلة النظر والتنسيق الوثيق للمسائل الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل، في مختلف المحافل ذات الصلة؛

"٩ - تشير إلى الرغبة المشتركة على نطاق واسع التي تم الإعراب عنها في الحوار الرفيع المستوى الذي دار يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وشكّل تجديدا للحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة، تلك الرغبة المتمثلة في مواصلة المناقشات بغية إعداد استجابة متماسكة وفعالة للفرص والتحديات الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل؛

"١٠ - تدرك الحاجة الملحة لإعداد استجابة عالمية لتخفيف وطأة الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل، مع مراعاة ما تنفرد به البلدان النامية من ضعف وشواغل واحتياجات؛

"١١ - تقرر عقد دورة ثالثة وخمسين مستأنفة رفيعة المستوى للجمعية العامة لمدة يومين في النصف الأول من عام ١٩٩٩، لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بزيادة الفوائد المحققة من العولمة والاعتماد المتبادل إلى الحد الأقصى وتقليل آثارهما السلبية إلى الحد الأدنى، لا سيما بالنسبة للدول النامية؛

"١٢ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن الموعد المحدد للدورة المستأنفة الرفيعة المستوى وشكلها ونتائجها؛

"١٣ - تطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير تحليلي، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبالتشاور مع المنظمات ذات الصلة، لا سيما البنك الدولي واللجان الإقليمية ومنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي، يتوخى فيه دراسة المسائل المعقدة المترابطة بغية إتاحة فهم أفضل للعولمة وإعداد توصيات بشأن:

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

(ب) تعزيز التناسق والتكامل والتنسيق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي؛

(ج) ضمان وضع سياسات متناسقة على مختلف المستويات لزيادة الفوائد المحققة من العولمة والاعتماد المتبادل إلى الحد الأقصى وتقليل الآثار السلبية الناجمة عنهما إلى الحد الأدنى. ويقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها المستأنفة الرفيعة المستوى؛

"١٤ - تقرر أن تدرج في جدول أعمالها للدورة الرابعة والخمسين بندا بعنوان 'العولمة والاعتماد المتبادل'."

٣ - وفي الجلسة ٤٢، المعقودة في ١ كانون الأول/ ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة السيد براق أوزوجرجن (تركيا)، بغياب نائب رئيس اللجنة السيد أوديك أغونا (أوغندا) بعرض مشروع قرار (A/C.2/53/L.57) مقدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/53/L.20، وقام كذلك بتصويبه شفويا.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/53/L.57، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٦).

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/53/L.57، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/53/L.20 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، لا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية والمشاكل ذات الصلة،

وإذ تدرك التحديات والفرص الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن القلق إزاء المخاطر الشديدة لاستبعاد عدد كبير من البلدان النامية من عملية العولمة بما في ذلك قطاعا المالية والتجارة، وازدياد ضعف الدول النامية الآخذة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الناجم، بصفة خاصة، عن تذبذب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل واستفحال أوجه التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تدرك تناقص هوامش الأفضليات التجارية للدول النامية في عملية تحرير التجارة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وحاجة البلدان الى أن تتخذ تدابير، حسب الاقتضاء، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية لمعالجة ذلك التناقص بغية معادلته،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا، من خلال ازدياد التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والتقدم في التكنولوجيا، فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي ولفائدة التنمية ولتحسين المستويات المعيشية في جميع أنحاء العالم،

وإذ تشدد على الحاجة إلى العمل على إجراء إصلاحات واسعة النطاق لوضع نظام مالي دولي متين،

وإذ تؤكد أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لتمكينها من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التجارية الناشئة عن العولمة وتحرير التجارة،

وإذ تشدد على أن المساعدة التقنية حيوية لها أيضا أهمية بالغة لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من البيئة التجارية الدولية،

وإذ تشدد على وجود حاجة ملحة الى تخفيف الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل كي يتسنى تحقيق هدفي استئصال الفقر وتحقيق التنمية اللذين يدعم كل منهما الآخر.

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تتمتع، بوصفها منتدى عالميا، بوضع فريد لتحقيق التعاون الدولي في مجابهة تحديات دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد أن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في تشجيع زيادة التناسق والتكامل والتنسيق في المسائل الاقتصادية والإنمائية على المستوى العالمي،

وإذ تدرك أهمية أن تكون استجابات جميع البلدان على المستوى الوطني فيما يتعلق بالسياسة العامة مناسبة لتحديات العولمة، وخاصة بأن تتبع سياسات سليمة على المستوى الاقتصادي الكلي والمستوى الاجتماعي، وإذ تلاحظ الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذل، وخاصة من جانب أقل البلدان نموا، لتحسين قدراتها المؤسسية والتنظيمية، وإذ تدرك أيضا أنه يتعين على جميع البلدان أن تتبع سياسات تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتشجع خلق بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

وإذ تشير إلى نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في ميدراند، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/ مايو ١٩٩٦[٢] والتي توفر إطارا مهما لتعزيز الشراكة من أجل النمو والتنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

---

(٢) وقائع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، الدورة التاسعة، ميدراند، جمهورية جنوب أفريقيا، ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/ مايو ١٩٩٦، التقرير والمرفقات. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.D.4) الجزء الأول، الفصل ألف.

وإذ تلاحظ الحوار الخاص الرفيع المستوى الذي جرى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات "بريتون وودز" في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والبلاغ الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ المتعلق بالوصول إلى الأسواق[٣]،

وإذ تشير إلى الرغبة المشتركة على نطاق واسع التي تم الإعراب عنها في أثناء الحوار الرفيع المستوى الذي جرى في الجمعية العامة يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وشكّل تجديدا للحوار المتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة من أجل مواصلة المناقشات بغية تحديد استجابة متسقة وفعّالة للفرص والتحديات الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا[٤] الذي حدد فيه، ضمن مسائل أخرى، العقبات التي تحول دون مشاركة الاقتصادات الأفريقية مشاركة تامة في عملية العولمة،

١ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تقديم الإرشادات بشأن مسائل التنمية العالمية ويندرج ذلك فيما يندرج في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢ - تشدد مجددا على أهمية الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق العولمة وتحث المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية على أن تواصل إيلاء معاملة أكثر تساهلا مع الدول النامية بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية؛

٣ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز الدولي للتجارة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، على معالجة شواغلها التي تنفرد بها في إطار عولمة الاقتصاد وبصفة خاصة من خلال المساعدة المتعلقة بالتكنولوجيا في مجالات التجارة والسياسات، وزيادة الفعالية التجارية، والسياسات والتجارة في الخدمات، لا سيما التجارة الالكترونية؛

٤ - تشدد على أهمية إدراك، ومعالجة، الشواغل التي تنفرد بها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ليتسنى مساعدتها على الاستفادة من العولمة بغية إدماجها على نحو كامل في الاقتصاد العالمي؛

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/53/3) الفصل الرابع، الفقرة ٥.

(٤) A/52/871-S/1998/318.

٥ - تؤكد الحاجة إلى مواصلة العمل لضمان المشاركة التامة لكل البلدان النامية في فوائد العولمة وكذلك الحاجة إلى تقليل ضعف تلك البلدان حيال آثار العولمة والاعتماد المتبادل؛

٦ - تشدد على ضرورة بذل جهود متضافرة من خلال تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين جميع المحافل والمؤسسات ذات الصلة لتقليل الآثار السلبية إلى أقصى حد وتحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والاعتماد المتبادل لصالح البلدان النامية؛

٧ - تؤكد أهمية الإبقاء، على المستوى الوطني، لسياسات سليمة بشأن الاقتصاد الكلي ووضع أطر مؤسسية وتنظيمية فعالة وتنمية الموارد البشرية؛

٨ - تؤكد بشدة أهمية إتاحة بيئة تساعد على الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق، وحسن التدبير، وزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجابهة أعباء الديون التي لا سبيل إلى تحملها وذلك من خلال تدابير تحويلها، وتوخي المرونة في المبادرات المتعلقة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون، ودعم التعاون والتكامل الإقليميين باعتبارهما من المجالات التي ينبغي معالجتهما على سبيل الأولوية ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان الأفريقية وتشجيع مشاركة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام[٢]؛

٩ - تشدد على الحاجة إلى الحوار المتواصل والبنّاء في المحافل المناسبة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن المسائل المتصلة بتعزيز وإصلاح البنية المالية الدولية؛

١٠ - تسلم بضرورة الإسراع بعمل مشترك لوضع نهج عالمي للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة والاعتماد الذاتي، مع مراعاة ما تنفرد به البلدان النامية من أوجه ضعف وشواغل واحتياجات؛

١١ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز إلى القيام أيضا، في حوارهما الرفيع المستوى الذي سيجرى في ربيع عام ١٩٩٩، ببحث سبل ووسائل تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والاعتماد المتبادل وتقليل آثارهما السلبية إلى الحد الأدنى، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

١٢ - تطلب من الأمين العام أن يعد تقريرا تحليليا، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبالتشاور مع المنظمات ذات الصلة، ولا سيما منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واللجان الإقليمية، لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، بحيث يبحث التقرير في المسائل المترابطة بغية إتاحة فهم أفضل للعولمة وإعداد توصيات بشأن جملة أمور منها:

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

(ب) تعزيز التناسق والتكامل والتنسيق بشأن المسائل الاقتصادية والإنمائية على المستوى العالمي بغية تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والاعتماد المتبادل والحد من آثارهما السلبية؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول أعمالها للدورة الرابعة والخمسين بندا عنوانه "العولمة والاعتماد المتبادل".

- - - - -